ضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا: ضرورة حيوية

حزيران/يونيو ٢٠٢٣

MEDECINS SANS FRONTIERES

أطبّاء بلا حدود

الرسائل الأساسية

- لقد فاقم الزلزال الأزمة الإنسانية في شمال غرب سوريا. فمن بين ٤,٥ مليون نسمة هناك، يقدّر أنّ أكثر من ٩١٪ منهم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، من ضمنهم ٣,٣ مليون نسمة يعانون انعداماً في الأمن الغذائي. أكثر من ٦٤٪ من إجمالي سكان شمال غرب سوريا هم نازحون، من بينهم ما يقارب ٤٧٪ بحاجة إلى مأوى ومساعدات في المواد غير الغذائية، و٤٣٪ منهم يعيشون في مخيمات حيث الخدمات محدودة جداً.

- سلّط زلزال ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣ الضوء على هشاشة وضعف وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا. وقد أصبح وصول هذه المساعدات بشكل مكثّف ومتواصل عبر كافة الطرق الممكنة ونقاط العبور أكثر أهمية من أي وقتٍ مضى، لا سيّما أن المساعدات الإنسانية المتوفرّة حاليًّا لا تغطي إطلاقاً حجم الاحتياجات.

- يجب أن يحمل دخول المساعدات الإنسانية مبادئ الإنسانية، والشفافية، والاستقلالية والحياد في كافة الأوقات. كما يجب حماية هذه المساعدات من التسييس.

- لا بد من أن يكون دخول المساعدات الإنسانية إلى سوريا فعّالاً، وآمناً، وسريع الاستجابة، ومتسقاً. في حين أنّ الآلية الرسمية العابرة للحدود هي عنصر مهم، فإن دخول المساعدات المستمر يجب أن يكون مضموناً ومعززاً من أجل ضمان استجابة إنسانية فعالّة.

- يجب أن يبقى معبري باب السلامة والراعي مفتوحين أمام المساعدات الإنسانية ويجب الاستفادة من الترتيبات المستدامة والمحتملة من أجل ضمان وصول المساعدات إلى شمال غرب سوريا وفقاً للمبادئ الإنسانية. إلا أنّ هذا التمديد لا يجب أن يشكّل حجّة تتحدى ضرورة تجديد آلية عبر الحدود - التي تبقى الطريقة الأكثر استخداماً والأكثر فعالية من حيث الكلفة.

- إنّ التهديد المستمر بعدم تجديد آلية عبور المساعدات عبر الحدود من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمنع استمرارية وصول المساعدات إلى شمال غرب سوريا وسط زيادة الاحتياجات الإنسانية والطبية. إنّ عدم تجديد القرار سوف يؤدي حتماً إلى تفاقم الأزمة الحالية.

- إنّ عدم التجديد قد يحدّ من قدرة منظمة أطباء بلا حدود على تقديم المساعدات الأساسية إلى سكان شمال غرب سوريا.

- في حال عدم التجديد، يجب ضمان استمرارية المساعدات الإنسانية - بما فيها من خلال التمويل المستدام الذي يسمح بتنفيذ مشاريع طويلة الأمد في كافة القطاعات. إن دعم النظام الصحي وتحسين الظروف المعيشية أمران في غاية الأهمية نظراً إلى عواقب الزلزال على الصحة النفسية والجسدية للسكان.

- يجب أن تكون الاعتبارات المتعلّقة بالقيود التشغيلية لعبور المساعدات عبر خطوط النزاع مكمّلة لآلية عبور المساعدات عبر الحدود وليس بديلًا عنها. ولا بد من أن تدور المناقشات المتعلّقة بالمساعدات عبر خطوط النزاع حول التنفيذ العملي للعمل الإنساني مع التركيز على السلامة والكفاءة وحسن توقيت المساعدة الإنسانية بدلاً من اعتبارها جزءًا من الاعتبارات السياسية الأوسع.

- تعرب منظمة أطباء بلا حدود عن قلقها إزاء هشاشة وتقلّص وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال شرق سوريا منذ إزالة معبر اليعربية الحدودي من القرار في عام ٢٠٢٠ وما يترتب على ذلك من تداعيات على القدرات الإنسانية والاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات الإنسانية.

- إنّ الوضع الإنساني في منطقتي تل أبيض ورأس العين ينذر بالخطر، إذ لا تستفيد هذه المنطقة لا من المساعدات عبر خطوط النزاع ولا تلك عبر الحدود. ومن المهمّ ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة كونها تعاني من ظروف إنسانية مزرية وما يترتب على ذلك من تفشي الأمراض بشكلٍ متكرر.

- لقد أدّى زلزال ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣ إلى وصول المساعدات الإنسانية الى شمال غرب سوريا بشكل أوسع. وللمرة الأولى منذ عدة سنوات، أصبح بإمكان المجتمع الدولي أن يشهد وبشكلٍ مباشر على مستوى الاحتياجات الإنسانية، بالإضافة إلى إخفاقاته تجاه الشعب السوري. حري بهذه الشهادة المباشرة على أوجه ضعف الدعم الإنساني أن تُضفي بعض التواضع على المجتمع الدولي وأن توسع نطاق حشد الموارد. كما تؤكد منظمة أطباء بلا حدود على أهمية استمرار الجهود المبذولة في أعقاب الزلزال إلى ما بعد مرحلة الطوارئ.

المطالب الأساسية

إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- تطالب منظمة أطباء بلا حدود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجديد المساعدات عبر الحدود وضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا.

- عقب الزلزال، ساهم تأخر وصول المساعدات المنقذة للحياة في تسليط الضوء على انعزال هذه المنطقة وأثبت كذلك الحاجة إلى زيادة وصول المساعدات وتنوعها عبر كافّة المعابر الممكنة.

- لا ينبغي استخدام تمديد فتح معبري باب السلامة والراعي لتحدي ضرورة تجديد قرار مجلس الأمن، حيث يظل معبر باب الهوى أكثر نقاط العبور فعالية من حيث التكلفة والأكثر استخدامًا.

- تطالب منظمة أطباء بلا حدود مجلس الأمن عدم تسييس أي قرار من شأنه التأثير على الوضع الإنساني لملايين الأشخاص في شمال غرب سوريا.

إلى كافة المانحين:

- سلط الزلزال الضوء على الفشل الجماعي في تقديم مساعدات كافية لأكثر من ٤ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في شمال سوريا. على هذا النحو، يجب على المانحين أن يزيدوا حجم المساعدات بشكلٍ كبير وأن يضمنوا استدامة دعمهم لسوريا حتّى بعد مرحلة الطوارئ عقب الزلزال. على سبيل المثال، لا يجب على المنظمات أن تختار بين إعادة تخصيص التمويل لتوفير واجب الرعاية لموظفيها أو الحفاظ على مستوى أنشطتها.

- في حال عدم تجديد آلية نقل المساعدات عبر الحدود، يجب على المانحين الحفاظ على جهود ضمان الموارد وضمان آليات تمويل فعالة للمنظمات غير الحكومية التي تستجيب للاحتياجات الإنسانية الهائلة في شمال سوريا.

إلى الحكومة السورية:

- يجب أن يبقى معبري باب السلامة والراعي مفتوحين بعد ١٣ آب ٢٠٢٣ أمام القوافل التجارية والإنسانية، فضلاً عن توفير إمكانية التنبؤ والاستقرار من خلال ضمان تمديدها على المدى الطويل إذ أن ثلاثة أشهر غير كافية لإدارة الأنشطة والإمدادات بشكل مناسب.

- تشجع منظمة أطباء بلا حدود الحكومة السورية على مواصلة التعامل مع الجهات الفاعلة الإنسانية الراغبة في دعم السكان في جميع أنحاء سوريا.

إلى الحكومة التركية:

- لا بد من توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية بشكلٍ عاجل في منطقة تل أبيض ورأس العين لتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة في المنطقة التي لا تستفيد من كلّ من آلية عبر الحدود وتلك عبر خطوط التماس. كما نشجع حكومة تركيا على الاستمرار في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق تل أبيض ورأس العين، بغض النظر عن تجديد القرار لعبور الحدود. على هذا النحو، يجب تنفيذ آلية مستدامة لضمان تدخلات آمنة وسريعة الاستجابة للمنظمات الإنسانية المستقلة في شمال غرب سوريا.

إلى كافة أطراف النزاع:

- يجب على كافة أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والمرافق الطبية، فضلاً عن تسهيل المرور الآمن للمساعدات الإنسانية والطبية إلى السكان الأكثر ضعفاً في شمال سوريا.

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- تذكّر منظمة أطباء بلا حدود المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات الإنسانية المستقلة إلى شمال غرب سوريا.

- يجب ضمان استمرارية تقديم المساعدات بكفاءة وحمايتها من القرارات السياسية التي لا تعكس المخاوف الإنسانية.

شمال سوريا: بين العزلة والاحتياجات المتزايدة

الزلزال: الضربة القاضية للوضع الإنساني الحرج

ضرب زلزال ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣ شمال غرب سوريا في وقتٍ كانت فيه الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها، حيث يحتاج حوالي ٩٠٪ من سكانها إلى مساعدات إنسانية. الصدمات المتعلقة بالمناخ، والتضخم المتصاعد، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، والظروف المعيشية المزرية للنازحين، وعدم كفاية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي؛ كل ذلك يضاعف من تأثير النزاع الذي طال أمده.

أكثر من عشر سنوات من الحرب والأزمات الاقتصادية المطوّلة أثرت بشكلٍ كبير على النظام الصحي الذي يعاني اليوم من نقص في البنية التحتية الطبية، والموظفين، والمعدات، والإمدادات. ففي العام ٢٠٢٢، كان ٦٦٪ فقط من مرافق الرعاية الصحية في شمال سوريا تعمل بكامل طاقتها[١]، بعيداً عن قدرتها على تلبية مطالب ٣,٨ مليون نسمة[٢] بحاجة إلى المساعدة الصحية في شمال غرب سوريا. وقد أدت الأضرار المادية التي لحقت بالمرافق الصحية في أعقاب الزلزال إلى زيادة تآكل قدرة النظام الصحي على تلبية الاحتياجات الطبية المتزايدة.

عواقب الزلزال على الصحة الجسدية والنفسية لسكان شمال سوريا

تتطلب معظم حالات الصدمات المرتبطة بالزلزال رعاية طبية خاصة (من رعاية الجروح المنتظمة إلى جراحات التجميل الترميمية المتخصصة). إن إدارة النظام الصحي الهشة والضئيلة في شمال سوريا لتوفير مثل هذه الرعاية المتخصصة سوف تؤدي إلى حالات عجز إضافية على المدى الطويل، مما يتطلب أجهزة أو أدوات مساعدة مكلفة.

وقد أثّر النزاع والعنف والنزوح المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن على رفاهية السكان في سوريا وصحتهم النفسية بشكلٍ كبير. إن تضاؤل قدرات دعم الصحة النفسية بسبب خفض التمويل الكبير المرتبط بإرهاق المانحين أدّى إلى أساليب تكيف سلبية لدى السكان. يتجسّد نقص التمويل في برامج الصحة النفسية الصغيرة والقصيرة الأجل، بحيث يتم تعليقها دوريًا وإعادة فتحها في منطقة أخرى. ويؤثر تعطيل مسارات الإحالة بين المرافق الصحية على سلوكيات البحث عن الرعاية الصحية لدى المرضى الذين يتعيّن عليهم التكيّف مع تغيير الدعم للمرافق الصحية. فمنذ بداية عام ٢٠٢٣، تم تعليق ما لا يقل عن أربعة برامج للصحة النفسية في منطقة إدلب بسبب وقف التمويل. بينما حصل ثلاثة منهم على تمديد استثنائي حتى يوليو/تموز كجزء من الاستجابة للزلزال، وتم إيقاف أحدهم بشكل دائم.

لقد شكّل الزلزال عاملاً إضافياً لتفاقم حالة السكان، المثقلة بالفعل بالصدمات النفسية والضيق. كما تضاعفت حالات القلق والاكتئاب والمشاكل السلوكية واضطراب ما بعد الصدمة - وهي الحالات الأكثر شيوعًا التي يتم تلقيها في مرافق أطباء بلا حدود. أما العاملين في المجال الطبي والإنساني بصفتهم المستجيبين الأول فينبغي إيلاء اهتماماً خاصاً بهم، فهم قدموا الرعاية والدعم للسكان دون كلل بينما كانوا هم أنفسهم متأثرين بشكل شديد. كما يتطلب الحجم المتوقع لاحتياجات الدعم النفسي-الاجتماعي التزامًا متزايدًا ومستدامًا من الجهات المانحة.

١- نظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية، تقرير الربع الرابع، مجموعة الصحة المحورية في تركيا، من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢.
٢- نشرة مجموعة الصحة عبر الحدود في تركيا، أبريل/نيسان ٢٠٢٣.

على الرغم من الاحتياجات المتدهورة بشكل كبير، فإن فجوة تمويل الاستجابة في سوريا لا تزال تزداد سوءًا. زادت نسبة الفجوة في التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية من ٤٨٪ في العام ٢٠٢٢ إلى ٥٧٫٩٦٪ في أيار ٢٠٢٣، بما في ذلك ٣٢٨٫٨ مليون لقطاع الصحة. بينما تمّ تمويل النداء العاجل للزلازل بالكامل، تمّ التعهد بنسبة ٦٫٩٪[٣] فقط من المبلغ المطلوب لعام ٢٠٢٣. وتؤكد منظمة أطباء بلا حدود على ضرورة مواصلة وزيادة التزام المانحين بدعم السكان في شمال غرب سوريا بعد الاستجابة الطارئة للزلزال.

إن الفشل في زيادة حجم المساعدة الإنسانية وتغطيتها وحسن توقيتها سيكون له حتماً عواقب وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية للسكان.

عزلة شمال سوريا: وصول هش للمساعدات الإنسانية

سلط الزلزال الضوء على الوصول الهش والضئيل للمساعدات الإنسانية إلى شمال سوريا. وأدى تأخّر وصول المساعدات من الخارج إلى زيادة التحدي الذي يواجه عمال الإغاثة - المتضررون أنفسهم من الكارثة - في تقديم الاستجابة الطارئة. مع تضرر الطريق المؤدي من تركيا إلى معبر باب الهوى، لم تصل المساعدات المنسقة من قبل الأمم المتحدة إلى شمال غرب سوريا إلّا بعد ٣ أيام من وقوع الزلزال. تُرك السكان بلا مأوى في درجات حرارة متدنية جدًا مع انقطاع إمدادات المياه والكهرباء، خلال الفترة الطارئة الأكثر خطورة. بينما كانت المساعدات من دول مختلفة تصل بالفعل إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عبر المطارات، كان على سكان شمال غرب سوريا الانتظار لإعادة فتح الطريق المدمر لتلقي المساعدات، حيث لم تترك الآلية المنكمشة لعبور الحدود أي خيار سوى حدود واحدة للحصول على المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة.

وللمرة الأولى منذ عدة سنوات، أصبح بإمكان المجتمع الدولي أن يشهد وبشكل مباشر على مستوى الاحتياجات الإنسانية، بالإضافة إلى إخفاقاته تجاه الشعب السوري. حري بهذه الشهادة المباشرة على أوجه ضعف الدعم الإنساني أن تُضفي بعض التواضع على المجتمع الدولي وأن توسع نطاق حشد الموارد.

يشكل الزلزال نقطة تحول حاسمة. إنها المرة الأولى منذ سنوات، التي يتيح التوسع الطفيف في إدخال المساعدات الإنسانية الفرصة للكثيرين ليشهدوا عن كثب الأنشطة التي تم اطلاقها - بالإضافة إلى الفجوات الهائلة التي تغطيها الاستجابة الإنسانية حتى الآن. على هذا النحو، ينبغي تحسين دخول المساعدات بعد الزلزال وتنويعه من خلال أساليب تضمن النزاهة والحياد والقدرة على التنبؤ والاستدامة.

تسليم المساعدات عبر الحدود

على مر السنين، واجهت آلية إدخال المساعدات عبر الحدود - التي أنشأها مجلس الأمن تحت رقم ٢٦٤٢ - انخفاضًا ضارًا في تغطيتها: تقليص نقاط العبور المصرح بها (من أربعة إلى واحد) وتقليص مدة صلاحيتها من سنة واحدة إلى ستة أشهر - مع تمديد محتمل، ولكن مشروط لستة أشهر إضافية.

اعتبارًا من اليوم، يظل باب الهوى نقطة العبور الوحيدة التي أقرها مجلس الأمن الدولي لنقل المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى شمال غرب سوريا لفترة محدودة مدتها ستة أشهر - تنتهي في ١٠ يوليو/تموز ٢٠٢٣.

للحفاظ على حجم أنشطة منظمة أطباء بلا حدود الطبية والاستجابة للاحتياجات الطبية الإنسانية الهائلة، يعتبر استدامة إيصال الإمدادات أمر بالغ الأهمية. وعلى الرغم من الجهود الحالية نحو التخطيط للطوارئ، تظل نقطة العبور الإنسانية عبر الحدود التي تنسقها وتراقبها الأمم المتحدة الخيار الأكثر اعتمادًا والأكثر فعالية من حيث التكلفة لمنظمة أطباء بلا حدود.

٣- الجمهورية العربية السورية، فجوة حرجة في التمويل الإنساني - كما تم تحديدها للفترة من مايو/أيار إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ ، صادرة في مايو/أيار ٢٠٢٣.

بينما تقر منظمة أطباء بلا حدود بأهمية تشجيع الشراء المحلي، فإن اللجوء إلى الأسواق الدولية والتركية أمر ضروري لضمان توافر وجودة المواد والمعدات الطبية. لا تزال منظمة أطباء بلا حدود تعتمد بشكل كبير على القوافل الإنسانية لمنظمة الصحة العالمية التي تعبر باب الهوى لنقل المساعدات الطبية الأساسية. تسمح هذه القوافل بعبور الإمدادات بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وآمنة، ومعروفة، ومسهلة. كما تعد قدرة قوافل منظمة الصحة العالمية أساسية نظرًا للحجم الكبير للمواد اللازمة لإدارة أنشطة منظمة أطباء بلا حدود. ففي عام ٢٠٢٣ فقط، شحنت منظمة أطباء بلا حدود أكثر من ٤٦٥ متر مكعب من الإمدادات الطبية عبر قوافل منظمة الصحة العالمية.

على مرّ السنين، أدّى تقليص عدد المعابر الحدودية إلى معبر واحد فقط إلى خفض قدرة الآلية العابرة للحدود، وكذلك تقليص القدرة على التنبؤ والاستجابة، فيعتبر أمرًا حيويًا لضمان استمرارية الرعاية عندما تتأثر المرافق الصحية بالنزاع أو الكوارث الطبيعية، وتتطلب إعادة تأهيل فورية[٤]. سواء خلال تصعيد العنف في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ أو في أعقاب الزلزال مؤخرًا، أدت الأضرار المادية التي لحقت بنقطة عبور باب الهوى إلى تأخير وصول الإمدادات الطبية والإنسانية الحيوية إلى شمال غرب سوريا، فساهمت فترة الكمون هذه على تسليط الضوء على عزلة شمال غرب سوريا. كما يعد تنويع وصول المساعدات الإنسانية والممرات إلى شمال سوريا مسؤولية مشتركة أكثر من أي وقت مضى.

بعدما تضرر معبر باب الهوى الحدودي، كان على منظمة أطباء بلا حدود اللجوء إلى خطوط إمداد بديلة لتوفير المواد الطبية والإنسانية غير الغذائية المنقذة للحياة لتلبية احتياجات موظفيها والسكان. ومع ذلك، لم يثبت أي منها أنه مستدام على المدى الطويل بسبب ضآلة السعة وارتفاع الرسوم الجمركية بالإضافة إلى الاعتماد على اعتبارات أمنية متقلبة.

وبالمثل، فإن الاستجابة مشروطة بالتخطيط المناسب للطوارئ (بما في ذلك التخزين المسبق للمواد). نظراً لأن دورات التمويل مرتبطة بالآلية العابرة للحدود، فإن الصلاحية الحالية البالغة ستة أشهر تعيق بشدة التأهب لحالات الطوارئ من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، فضلاً عن تنفيذ مشاريع طويلة الأجل ودائمة. ومن أجل ضمان الاستعداد ان التهديد المستمر بعدم التجديد يجبر الجهات الفاعلة الإنسانية على تخزين الإمدادات مسبقًا بشكل كبير، مما يؤدي إلى مخزون ساكن لاحقاً وانتهاء صلاحية المواد. في أوقات نقص التمويل، يعد هذا الهدر للموارد أمر غير مقبول.

إن عدم تجديد القرار سيؤثر بشكل شديد على حجم المساعدات الإنسانية وتوقيتها. وعلى الرغم من التخطيط للحالات الطارئة لتسليم أدوار الأمم المتحدة ويجرى تحديد البدائل، فإن انسحاب آلية الأمم المتحدة سيعطل حتماً تدفق المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا. على وجه الخصوص، قد يؤثر تعطيل آلية التمويل على حجم التمويل والنسبة المخصصة للمنظمات غير الحكومية المحلية وصرف الأموال في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، ستستمر الاحتياجات الطبية الإنسانية في الارتفاع.

٤- في عام ٢٠٢١، تم استهداف مستشفى تديره منظمة غير حكومية في الأتارب - مما جعل المرفق خارج الخدمة مؤقتًا. في عفرين، استُهدف مستشفى الشفاء في يونيو/حزيران ٢٠٢١، ما أسفر عن مقتل عاملين اثنين وإصابة ١١ آخرين وأصبحت أقسام رعاية الأم والطفل الأساسية خارج الخدمة. كما تضرر مستودع آخر ودُمرت معظم إمداداته الطبية. تمكنت منظمة أطباء بلا حدود من تقديم الدعم من خلال التبرع بالإمدادات الطبية، والتي تم إرسالها عبر نقطة العبور الإنسانية.
أدى تصعيد العنف في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إلى فقدان الإمدادات الإنسانية والطبية بالإضافة إلى التأخير في تسليم المساعدات عبر الحدود في وقتٍ تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية والطبية بشكلٍ مثيرٍ للقلق في شمال غرب سوريا. نتيجة لذلك، اضطرت منظمة أطباء بلا حدود إلى تأخير شحنة من الإمدادات الطبية كانت مقررة عبر مورّد تركيّ لمدة أسبوع تقريبًا، ووصلت الإمدادات الطبية متأخرة إلى ثلاثة من المستشفيات التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في شمال غرب سوريا.

إن عدم تجديد القرار سيؤثر بشكل شديد على حجم المساعدات الإنسانية وتوقيتها. وعلى الرغم من التخطيط للحالات الطارئة لتسليم أدوار الأمم المتحدة ويجرى تحديد البدائل، فإن انسحاب آلية الأمم المتحدة سيعطل حتماً تدفق المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا. على وجه الخصوص، قد يؤثر تعطيل آلية التمويل على حجم التمويل والنسبة المخصصة للمنظمات غير الحكومية المحلية وصرف الأموال في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، ستستمر الاحتياجات الطبية الإنسانية في الارتفاع.

شهدنا هذا السيناريو عام ٢٠٢٠ عندما أدى إزالة معبر اليعربية الحدودي من الآلية العابرة للحدود إلى فجوة تمويل فورية قدرها ٢٠ مليون دولار - منها ٩,٥٣ مليون دولار في قطاعي الصحة والتغذية في شمال شرق سوريا.

أدى عدم وجود بدائل عبر الحدود إلى زيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية الدولية لضمان استمرار الأنشطة الطبية الروتينية (مثل حملات التطعيم) والاستجابات الطارئة الحيوية لتفشي الأمراض والأوبئة. في هذا الصدد، أدى تقييد الإمدادات الصحية والإنسانية إلى شمال شرق سوريا إلى تأخر الاستجابة لتفشي الكوليرا ووباء كوفيد-١٩.

تعد الآلية العابرة للحدود ضرورية لضمان إيصال المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ وبشكل معروف ومستدام إلى شمال سوريا.

شمال سوريا: بين العزلة والاحتياجات المتزايدة

باب السلامة والراعي

لاقى فتح معبري باب السلامة والراعي ترحيباً من المجتمع الدولي حيث أدّى إلى زيادة حجم المساعدات التي تم تسليمها في أعقاب الزلزال مباشرة. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبارها بديلاً عن الآلية العابرة للحدود - سواء من حيث السعة[٥] أو المسافة المتزايدة اللازمة للوصول إلى المناطق المستهدفة. إن مدة فتحهما لا توفر المستوى الضروري من القدرة على التنبؤ والاستدامة، في حين أن الترتيبات تثير مخاوف بشأن التدخلات السياسية المحتملة. على هذا النحو، يجب أن تستفيد نقاط العبور الحدودية من نفس ترتيبات التنسيق والتسهيل والمراقبة التي يوفرها قرار مجلس الأمن الدولي.

ومع ذلك، لا ينبغي استخدام تمديدهما لتحدي ضرورة التجديد، حيث يظل باب الهوى أكثر نقاط العبور استخدامًا وفعالية من حيث التكلفة.

ألية عبور المساعدات عبر خطوط النزاع

اعتبارًا من مايو/أيار ٢٠٢٣، وصلت خمس قوافل مساعدات فقط إلى شمال غرب سوريا. يمكن تفسير المحاولات المحدودة والفاشلة لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا عبر الخطوط بالقيود البيروقراطية والتأخيرات التي تفرضها الحكومة السورية (بما في ذلك ضرورة التفاوض على كل قافلة)، والخلافات بين الأطراف المعنية، وغياب آليات المراقبة المستقلة، وعدم قبول السكان والسلطات للتقاطع في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية بالإضافة إلى السياق الأمني شديد الخطورة والمتقلب في المناطق الشمالية الغربية.

حتى لو لوحظت تحسينات كبيرة في أساليب الإمدادات عبر الخطوط، فقد تظل ديناميكيات الصراع تؤثر على تنفيذها العملي. على سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الموافقة الشاملة على إرسال بعثات عبر الخطوط إلى شمال غرب سوريا في أعقاب الزلزال الذي منحته الحكومة السورية، لم تتم الموافقة على أي منها من قبل سلطات شمال غرب سوريا. على هذا النحو، تظل الآلية العابرة للحدود ضرورية لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا. علاوة على ذلك، لا تزال طريقة خطوط التماس مرهونة بعوامل سياسية وطنية وإقليمية متعددة الطبقات. كما لا توفر طريقة المساعدات عبر الخطوط المستوى الضروري من الاستدامة والقدرة على التنبؤ والاستقلالية لضمان توصيل المساعدات الإنسانية بما يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. هذه الطريقة يمكنها فقط أن تكمّل مستوى إدخال المساعدات الذي توفره الآلية العابرة للحدود، ولكن لا يمكنها أن تحل محلها.

فشل الإمدادات عبر الخطوط وعواقبها على تل أبيض ورأس العين.

ان الاحتياجات الإنسانية عالية بشكلٍ مثيرٍ للقلق في تل أبيض ورأس العين، في حين أن القدرة المحدودة للنظام الصحي تزيد من تدهور الصحة الجسدية والنفسية لسكانها. تقع منطقة تل أبيض ورأس العين في شقوق الآلية العابرة للحدود بينما يؤدي فشل طريق خطوط التماس إلى إبقاء المنطقة معزولة عن المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من أن الوصول إلى المنطقة ممكناً عبر الخطوط من دمشق، إلا أنّ هذا لم يحدث بعد. ومنذ عام ٢٠١٩، تم الوصول إلى تل أبيض ورأس العين من خلال بعثتين فقط للأمم المتحدة عبر خطوط التماس من القامشلي، وكلاهما في أعقاب الزلزال.

على الرغم من الاحتياجات المتزايدة وأوجه القصور الكبيرة في أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة والتطعيم، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية غير قادرة على الوصول وتقديم الدعم المنقذ للحياة لمنع تفشي الأمراض.

٥- من حيث السعة التخزينية، فإن باب السلامة والراعي بعيدان عن منافسة باب الهوى. من ١ إلى ٨ مايو/أيار ٢٠٢٣، عبرت ١٤٢ شاحنة إلى الشمال الغربي عبر باب الهوى، بينما عبرت ٢٠ شاحنة فقط إلى باب السلامة و٦ شاحنات عبر الراعي.

عمل منظمة أطباء بلا حدود في سوريا

منذ بداية النزاع في سوريا في عام ٢٠١١، تستجيب منظمة أطباء بلا حدود للاحتياجات الإنسانية والطبية المتزايدة في سوريا والدول المجاورة. بعد اثني عشر عامًا، لا تزال هذه الاحتياجات هائلة وقد تفاقمت بسبب التداعيات الوخيمة للصراع الذي طال
أمده، والأزمة الاقتصادية، ووباء كوفيد-١٩، وتفشي الأمراض المختلفة، والزلزال الأخير الذي بلغت قوته ٧,٨ درجة وتوابعه.

بعد اثني عشر عامًا من الحرب والعنف والنزوح الجماعي والظروف المعيشية غير المستقرة، تستجيب منظمة أطباء بلا حدود للاحتياجات الإنسانية في المنطقة في ظل استمرار وجود فجوات تمويل على الرغم من الاحتياجات المتزايدة للسكان في شمال سوريا. إلى جانب إدارة المستشفى الوحيد الذي يقدم الرعاية لمرضى الحروق وتوفير الجراحة الترميمية، تقدم منظمة أطباء بلا حدود أو تدعم بشكل مباشر:

- العناية بالصدمات والجروح
- خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- طب الأطفال
- برامج التغذية
- خدمات الصحة النفسية
- حملات التطعيم
- رعاية الأمراض غير المعدية
- علاج مرض السل
- تعزيز الصحة وأنشطة المراقبة المجتمعية

الاستجابة لحالات الطوارئ:

تستجيب منظمة أطباء بلا حدود لحالات الطوارئ بخبرتها الطبية - الأوبئة أو الكوارث الطبيعية - من خلال توسيع نطاق استجابتها الحالية عند الحاجة بشكل فوري وتشكيل دعم إضافي وفقًا للاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

استجابة منظمة أطباء بلا حدود للأوبئة وتفشي الأمراض:

لقد قامت منظمة أطباء بلا حدود بالاستجابة في حالات الطوارئ أثناء تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتفشي الكوليرا بالإضافة إلى تفشي مرض الحصبة، من خلال:

- فتح مراكز العزل والعلاج
- إنشاء أنظمة الفرز في مرافق الرعاية الصحية
- دعم حملات التطعيم
- التبرع بالمعدات والمواد الطبية حسب الحاجة
- إشراك المجتمع لاحتواء المرض
- بناء وتعزيز القدرات بين العاملين في مجال الرعاية الصحية (الشركاء أو طاقم منظمة أطباء بلا حدود أو غيرهم من العاملين الصحيين)
- دعم الأنشطة الوقائية والاحتواء لمنع انتشار الأوبئة وتفشي المرض في المخيمات والمنشآت الصحية
- توزيع مجموعات المواد غير الغذائية
- أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

استجابة منظمة أطباء بلا حدود للزلزال: دعم النظام الصحي:

100
دعم مخيمات للنازحين بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

14
عيادة متنقلة

10
مراكز للرعاية الصحية الأولية

36
مستشفى

198,000
استشارة في العيادات المتنقلة ومراكز الرعاية الصحية والمستشفيات

8,000
استشارة للصحة النفسية

14,000
رعاية للجروح

110,000
مواد الإغاثة (المأوى، النظافة ومستلزمات المطبخ)

MEDECINS SANS FRONTIERES

أطبّاء بلا حدود

MSF_Syria MSF.Syria